دراسة تحليلية لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن المصري

أحمد محمد عبدالله، شعبان عبد الجيد عبد المؤمن، محمد توفيق عبد اللطيف البنا*، الصافي مسعود فرج سليمان

قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بالقاهرة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر

*البريد الاليكتروني للباحث الرئيسي: Ahmedabdallah205@azhar.edu.eg

الملخص العربي

اتجهت السياسة الزراعية في مصر خلال السنوات الأخيرة إلى إحداث بعض التغيرات الهيكلية، بهدف تعظيم العائد الاقتصادي، في ظل الإمكانيات الفنية، والمحددات الإقتصادية المحلية والعالمية. ويتوقف مدى إمكانية تحقيق ذلك على مدى تقارب الأسعار المحلية من نظيرتها العالمية، سواء للإنتاج أو مستلزماته، لذا فقد استهدف هذا البحث تقدير مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لوضع إطار لقياس مدى انحراف أسعار السوق لمحصول القطن المصري، عن الأسعار الاقتصادية للوقوف على درجة التشوهات في سوق تلك السلعة، ودرجة عدم توظيف الموارد. وكانت أهم نتائج البحث كالتالي: تبين من نتائج قياس تحليل مصفوفة السياسة الزراعية لمحصول القطن أن معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج قدر بحوالي 0.94 خلال متوسط الفترة 2000-2018، وهذا يشير إلى عدم وجود دعم لمستلزمات الإنتاج، خلال هذه الفترة. وقدر معامل الحماية الإسمي للإنتاج بحوالي 0.91 خلال الفترة المزكورة، وهو ما يوضح أن الدولة كانت تقوم بفرض ضرائب مباشرة أوغير مباشرة على المُنتِج أو أنها كانت تدعم المستهلك. وأوضح معامل الحماية الفعال وجود ضرائب ضمنية على منتجي محصول القطن المصري خلال فترة الدراسة، أو بمعنى آخر انخفاض القيمة المضافة لمحصول القطن بالأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية، مما يعني أن محصول القطن لم يكن يتمتع بحماية من قبل الدولة، خلال فترة الدراسة. ولوحظ وجود ميزة نسبية لإنتاج محصول القطن المصري خلال فترة الدراسة، حيث تبين أن معامل الميزة النسبية كان أقل من الواحد الصحيح.

الكلمات الاسترشادية: مصفوفة السياسة الزراعية، القطن المصري، مستلزمات الانتاج، تكلفة الموردالمحلي، التحليل المالي والاقتصادي.

المقدمة

تعتبر السياسة الزراعية إحدي الفروع الرئيسية للسياسة الاقتصادية المتبعة داخل القطاع الزراعي، حيث يتأثر القطاع الزراعي بمجموعة من تلك السياسات المتعلقة بالانتاج والتسويق والتجارة الداخلية والخارجية داخل الاقتصاد القومي، ولعل من أهم وأبرز السياسات الاقتصادية التي تساعد على تطوير القطاع الزراعي هي السياسات السعرية الزراعية، والتي تؤدي دوراً فعالاً في تحريك قوى الإنتاج الزراعي. وتختلف أهداف السياسات السعرية الزراعية مع اختلاف مراحل التطور الاقتصادي، وكذلك السياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة [1]. وقد شملت سياسة الاصلاح الاقتصادي لقطاع الزراعة إجراء تعديلات في السياسة الزراعية المتعلقة بالأسعار، سواء كانت أسعار المحاصيل الزراعية المنتجة، أو أسعار عناصر الإنتاج الداخلة في إنتاجها على حد سواء. ويعتبر محصول القطن المصري من أهم المحاصيل الاستراتيجية الهامة في مصر وفي العالم. ويمكن التعرف على ملامح السياسة السعرية الزراعية لهذا المحصول عن طريق حساب مصفوفة تحليل السياسات Policy Analysis Matrix (P.A.M) وتعتبر مصفوفة تحليل السياسات من الأدوات الهامة في تحليل السياسات الزراعية، وخاصة السياسة السعرية التي تنفذها الدولة لإنتاج أهم المحاصيل الزراعية، حيث تقيس المصفوفة التشوهات السعرية الحادثة في إنتاج القطن، ومدى انحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية، وذلك من خلال تقدير معاملات الحماية الإسمية والفعالة، ومن ثم التعرف على السياسة المتبعة من قبل الدولة، سواء كانت هذه السياسة حمائية، أو سياسة فرض ضرائب مباشرة، أو ضرائب غير مباشرة على منتجي ذلك المحصول، وكذلك تقدير معامل تكلفة الموارد المحلية للوقوف على الميزة النسبية لإنتاج هذا المحصول [2].

مشكلة البحث

أدت التغيرات المستمرة في السياسات الزراعية المصرية، إلى حدوث العديد من التشوهات في سوق القطن المصري، سواء كانت تشوهات داخلية أو تشوهات خارجية. ومن المعلوم أن الاسعار الإقتصادية تؤدي إلى توظيف أمثل للموارد، مما يؤدى إلى تحقيق أكبر قدر من الإنتاج والمنفعة. ويترتب على عكس هذا الوضع توظيف غير أمثل للموارد، وبالتالي فإن كمية الإنتاج والمنفعة ستكونان أقل من المستوى المرغوب تحقيقه، الأمر الذي يترتب عليه احتياج صانعوا السياسة الزراعية إلى معرفة مدى انحراف أسعار السوق للسلع عن الأسعار الإقتصادية لها [3]. لذا فقد تمثلت مشكلة هذا البحث في أن الآثار الناتجة عن التغير في العوامل المكونة لأربحية محصول القطن نتيجة للتغير في السياسات الإقتصادية المتبعة خلال السنوات الأخيرة، والتي حدث لها بعض التغيرات الهيكلية التي لم تحقق تعظيم العائد الاقتصادي لها في ظل الإمكانيات الفنية، والمحددات الإقتصادية المحلية، والمتغيرات العالمية.

استهدف هذا البحث دراسة أثر السياسة الزراعية المتبعة على إنتاج محصول القطن المصرى، وذلك من خلال تقدير بعض المقاييس، أو المعاملات، للتعرف على جوهر السياسة التي تتبعها الدولة لهذا المحصول، سوآء كانت سياسة حماية، أو سياسة فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمدت الطريقة البحثية على بعض أساليب التحليل الاحصائى الوصفى للظواهر والمتغيرات الإقتصادية موضوع الدراسة، بالإضافة إلى تقدير بعض المؤشرات الاقتصادية مثل معاملات الحماية الإسمية، والفعالة، وتكلفة الموارد المحلية، من خلال تحليل مصفوفة السياسات الزراعية خلال فترة الدراسة، فضلاً عن الاربحية المالية والإقتصادية. وقد إعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة، التي تصدرها بعض المؤسسات مثل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والبنك المركزى، وشبكة المعلومات الدولية(الإنترنت). كما إعتمد البحث على بعض الأبحاث والدراسات والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث.

الإطار النظري للبحث

يتتطلب استخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية، دراسة مكوناتها الاساسية التالية وهي[2]:

إنتاجية المحصول

وهي تعكس برامج التوسع الرأسى المختلفة، سوآء تعلقت بتكنولوجيا الإنتاج، أو مجموعة التوصيات البحثية، أو السياسات السعرية، وكما تشير إنتاجية المحصول أيضاً إلى قدرة السياسات الزراعية على حدوث تغير إيجابي في متوسط الانتاج للوحدة المساحية، وبالتالي زيادة الانتاج الكلي من محصول ما.

إجمالي الايراد الفدائي

يعكس هذا الإجمالي عائد المحصول من العملية الانتاجية، ويقيم هذا العائد بأسعار السوق (التقييم المالي)، ثم بالأسعار الإقتصادية (أسعار الظل) والتي تعكس قيمة السلعة في الأسواق العالمية، ويتم تقديرها من خلال أسعار التصدير، أو أسعار الإستيراد المعدله، وتكلفة النقل، والهوامش التسويقية الاخري، ووضع السعرين المحلي والظلي في مصفوفة واحدة، تشير إلى سياستين، إحداهما تعتمد على تقييم السلعة المحلية، بغض النظر عن وضعها في التجارة الدولية، بينما توضح الأخرى القيمة الحقيقية للسلعة في ظل المنافسة الكاملة، والفرق بين السعر المحلي والسعر الظلي، يعكس مدى التدخل الحكومي في إنتاج السلعة، كما يعكس حافز المُنتِج سوآء كان سلبياً أو إيجابياً في زيادة الإنتاج، فعندما يزيد السعر العالمي عن السعر المحلي، فإن ذلك يعني وجود ضرائب ضمنية على المُنتِج، وعندما يزيد السعر المحلي عن السعر العالمي فإن ذلك يعني وجود دعم للمُنتِج.

تكلفة مستلزمات الإنتاج

وهي عبارة عن تكلفة عوامل الانتاج التي يمكن تداولها داخليا وخارجيا، وهي الجانب المؤثر في حسابات القيمة المضافة للمحصول، وتقيم هذه التكلفة مرة بسعر السوق، ومرة بسعر الحدود (سعر الظل)، وزيادة قيمتها بسعر الحدود، عن قيمتها بسعر السوق، يعني وجود دعم للمُنتِج والعكس صحيح.

تكلفة الموارد المحلية

ويقصد بها عوامل الانتاج التي لا يتم تداولها تجاريا، مثل الارض، والعمل، ورأس المال، والتي يفترض انها لا تنتقل إلى الدول الاخري، وغالبا ما يكون سعر السوق هو نفسه سعر الظل أو سعر الحدود لهذه العوامل.

جملة التكاليف الانتاجية

وهي مجموعة تكاليف مستلزمات الانتاج والموارد المحلية، وتحسب مرة بأسعار السوق السائدة في المجتمع، وتحسب مرة أخري بأسعار الظل.

صافي العائد

وهو الفرق بين إجمالي عائد الانتاج وبين التكاليف الانتاجية، وتقدر أيضا بأسعار السوق المحلي، وبأسعار الحدود.

معامل الحماية الإسمي

وهو يقيس أثر السياسة الزراعية على المنتجات ومستلزماتها، ففي حالة المنتجات، يقدر بقسمة نواتج المحصول الفدائي مقيمه ماليا (بسعر السوق)، على نواتج المحصول الفدائي مقيمة إقتصاديا (بسعر الحدود)، أما في حالة مستلزمات الانتاج، فيقدر هذا المعامل بقسمة قيمة مستلزمات الانتاج ماليا على قيمة مستلزمات الانتاج إقتصاديا، ويمكن التعبير عن هذه المعاملات بالمعادلات الاتية:

$$\text{معامل الحماية الإسمي للمنتجات} = \frac{\text{إجمالي الايراد الفدائي ماليا}}{\text{إجمالي الايراد الفدائي إقتصاديا}}$$

$$\text{معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الانتاج} = \frac{\text{قيمة مستلزمات الإنتاج ماليا}}{\text{قيمة مستلزمات الإنتاج إقتصاديا}}$$

فعندما يكون معامل الحماية الإسمي للمنتجات مساويا للواحد الصحيح، فإن ذلك يدل على تساوي كل من السعر المزرعي وسعر الحدود، مما يعني أن السياسة الزراعية عادلة ولا تقوم بفرض ضرائب على المُنتِج، كما أنها لا تُتخذ أى سياسة حمائيه لحماية إنتاج المحصول في السوق المحلي، أما إذا زاد هذا المعامل عن الواحد الصحيح، فيعني ذلك وجود سياسة حمائية، أي وجود دعم للمُنتِج، بينما انخفاضه عن الواحد الصحيح، يعني وجود ضرائب ضمنية على المُنتِج، أما في حالة مستلزمات الإنتاج فإن قيمة هذا المعامل تفسر بطريقة عكسية لنظيره في حالة المنتجات .

معدل الحماية الإسمي

ويقدر هذا المعدل بطرح الواحد الصحيح من معامل الحماية الإسمي للمحصول موضع الدراسة سواء في حالة المنتجات أو مستلزماتها، فإذا كان هذا المعدل مساوياً للصفر، فإن ذلك يدل على تساوي السعر المزرعي مع سعر الحدود، كما يعني أن الدولة لا تتخذ أى سياسة حمائية، ولا تقوم بفرض ضرائب على المُنتِج أو المستهلك، أما إذا انخفض هذا المعدل عن الصفر، فيعني أن الدولة تقوم بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على المُنتِج وتقوم بدعم المستهلك، بينما ارتفاع هذا المعدل عن

الصفر، يشير إلى أن الدولة تتبع سياسة حمائية لدعم المُنتِج، وتقوم بفرض ضرائب على المستهلك.

معامل الحماية الفعال

يأخذ هذا المعامل في الإعتبار كلاً من المنتجات ومستلزمات الإنتاج معاً، ويحسب بالمعادلة الاتية:

$$\text{معامل الحماية الفعال} = \frac{\text{القيمة المضافة للمحصول بسعر السوق}}{\text{القيمة المضافة للمحصول بسعر الظل}}$$

فإذا تساوي هذا المعامل بالوحدة (الواحد الصحيح) فإن ذلك يعني أن إنتاج تلك السلعة محلياً يضيف إلى الاقتصاد القومي قدراً يتساوي مع كل ما تضيفه نظيرتها بأسعار الحدود، أما إذا زاد هذا المعامل عن الوحدة، فإن ذلك يعني أن تلك السلعة يتم إنتاجها في ظل حماية من الدولة، أما إذا نقص هذا المعامل عن الوحدة، فيكون ذلك مؤشراً على أن الدولة تفرض على منتجي تلك السلعة ضرائب، قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، أو أنها تدعم مايتم استيراده منها.

معامل الميزة النسبية

يقدر هذا المعامل بقسمة قيمة الموارد المحلية بالتقييم الاقتصادي، على صافي العائد الفداني مقيم اقتصادياً، فإذا انخفض هذا المعامل عن الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على وجود ميزة نسبية للدولة في إنتاج المحصول، أما اذا زاد هذا المعامل عن الواحد الصحيح، فإن ذلك يدل على أنه لا يوجد ميزة نسبية للدولة في إنتاج المحصول، ومن الأفضل التحول إلى إنتاج محاصيل أخرى، فالأسعار العالمية (ممثلة في أسعار الحدود) يمكن أن تمثل التكاليف المباشرة للفرصة البديلة التي يتحملها البلد او تستفيد منها، بالنسبة للسلع الزراعية التي تدخل في التجارة الدولية، لذلك فإنه يتم تقدير أسعار الحدود وفقا لأسعار التصدير (فوب)، بعد تعديلها وفقاً لأسعار الصرف في السوق الحر.

$$\text{معامل الميزة النسبية} = \frac{\text{تكلفة المورد المحلي اقتصاديا}}{\text{القيمة المضافة بسعر الظل}}$$

وللوصول إلى التكلفة الإنتاجية مقيمة بأسعار الظل (التقيم الاقتصادي)، فقد تم في هذا البحث استخدام معاملات التحويل التي توصل إليها خبراء البنك الدولي عن مصر خلال عام 1991[4]، حيث قدرت هذه المعاملات، وفقاً لمعدلات البنك المشار إليه لعام 2000، وهي 1.05 للتقاوي، 1.1 للسماد الكيماوي، 1.2 للمبيدات، 0.67 لعنصر العمل البشري، 1.1 للآلات، في حين بقيت البنود الأخرى على حالها دون تغيير، أما بالنسبة للأرض فتكلفة فرصتها البديلة هي مدى إمكانية حصول المنتج على عائد منها، دون تحمله لأعباء مخاطر الإنتاج الزراعي، وهي عادة الإيجار الاقتصادي (إيجارها للغير لمدة عام كامل) مقوما بمدة مكث المحصول في الأرض.

نتائج البحث ومناقشته

تعتبر دراسة التقييم المالى والإقتصادى لتكاليف الإنتاج والإيرادات الفدانية للمحاصيل الزراعية، أحد العناصر الرئيسية لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية[3]. وتتضمن مصفوفة تحليل السياسات بندين هامين، هما تكاليف إنتاج الفدان، وعوائد الإنتاج مقومان بالقيمة المالية أي بالسعر المحلى(سعر السوق) مرة، وبالقيمة الإقتصادية أي بالسعر العالمى(سعر الحدود) مرة أخرى، وتمثل بنود تكاليف الإنتاج في تكاليف مستلزمات الإنتاج (التقاوي، والسماد البلدي، والسماد الكيماوي، والمبيدات)، وتكلفة الموارد المحلية (أجور العمال، والآلات، والحيوانات، والمصاريف العمومية)، بالإضافة إلى إيجار الأرض[3]. أما عوائد الإنتاج، والتى تمثل النواتج أو المخرجات من المحاصيل الزراعية فهى عبارة عن حاصل ضرب الكمية المنتجة من المحصول في السعر المزرعى للوحدة، وفي حالة استخدام أسعار الحدود بدلاً من السعر المزرعى، ففى هذه الحالة يُطلق عليه العائد الفداني الاقتصادي [1].

التحليل المالي والإقتصادي لبنود تكاليف إنتاج الفدان لمحصول القطن المصري

تم تقدير متوسط بنود تكاليف إنتاج الفدان لمحصول القطن المصري المحسوب بالاسعار المزرعية المحلية لذلك المحصول، خلال الفترة (2000 – 2018م) كتقييم مالي، مقارنة بالتقييم الاقتصادي لمتوسط بنود تكاليف إنتاج الفدان والمحسوب بأسعار الحدود لذات المحصول، خلال فترة الدراسة المشار إليها.

تكلفة المورد المحلي

أجور العمال

يتضح من بيانات الجدول رقم (1)، أن التقييم المالي لبند أجور العمال المستخدمة في إنتاج محصول القطن المصري، يفوق التقييم الإقتصادي لها حيث بلغ متوسط القيمة المالية لأجور العمال خلال الفترة من عام 2000 حتي عام 2018 حوالي 1676.1 جنيهاً لمحصول القطن المصري، بينما بلغ متوسط القيمة الاقتصادية له حوالي 1123 جنيهاً، أي أن قيمة أجور العمال للمحصول موضع الدراسة بالاسعار المحلية كانت أعلى من قيمة تلك الأجور المقدرة بالأسعار العالمية.

أجور الآلات

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (1)، أن التقييم المالي لبند أجور الآلات المستخدمة في إنتاج محصول القطن، كانت أقل من التقييم الاقتصادي لأجور الآلات المستخدمة في إنتاج ذلك المحصول، حيث بلغ متوسط القيمة المالية لأجور الآلات خلال الفترة (2000- 2018)، حوالي 518.9 جنيهاً، بينما بلغ متوسط القيمة الاقتصادية لهذه الأجور حوالي 570.8 جنيهاً، خلال نفس الفترة، الأمر الذي يوضح انخفاض الأسعار المحلية لأجور الآلات الزراعية عنها بالنسبة للأسعار العالمية.

تكلفة مستلزمات الإنتاج

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (1)، أن التقييم المالي لمتوسط تكاليف مستلزمات الانتاج لمحصول القطن المصري من اسمدة كيماوية ومبيدات وتقاوي، خلال الفترة (2000- 2018)، كانت أقل من نظيرتها المقدرة بالتقييم الاقتصادي، خلال نفس الفترة، حيث بلغت القيمة المالية لمستلزمات إنتاج محصول القطن المصري بالأسعار المحلية حوالي 826.2

جنيهاً، بينما بلغت القيمة الاقتصادية لها حوالي 903.9 جنيهات، الأمر الذي يشير إلى تحمل الدولة لعبء قليل من دعم مستلزمات إنتاج محصول القطن خلال بعض سنوات الفترة المشار اليها، وذلك تشجيعاً لإستمرار زراعته والتوسع في إنتاجه.

التحليل المالي والإقتصادي لعوائد إنتاج الفدان لمحصول القطن المصري

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (2)، التقييم المالي والإقتصادي لمتوسط العوائد الكلية لإنتاج محصول القطن المصري خلال الفترة (2000-2018)، والمقدرة بالأسعار المزرعية المحلية، مقارنة بالتقييم الاقتصادي للعوائد الكلية المقدرة بأسعار الحدود لنفس المحصول، خلال نفس الفترة.

وقد أوضحت نتائج التقييم أن العوائد المالية، كانت أقل من العوائد الاقتصادية للمحصول محل الدراسة، حيث بلغ العائد المالي له حوالي 9710.8 جنيهات للفدان كمتوسط للفترة (2000- 2018)، بينما بلغ متوسط العائد الاقتصادي خلال نفس الفترة حوالي 10261.6 جنيهاً للفدان لمحصول القطن المصري، ويتبين من ذلك أن منتجي محصول القطن المصري، قد تحملوا ضريبة ضمنية تمثلت في الفرق بين القيمة الاقتصادية والقيمة المالية لإنتاجهم لهذا المحصول، خلال فترة الدراسة.

نتائج مصفوفة تحليل السياسات الزراعية

تم إستخدام المؤشرات السابقة لتقدير مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن المصري خلال الفترة (2000- 2018)، وذلك للوقوف على توجهات السياسة الزراعية التي إنتهجتها الدولة بعد التحرر الكامل لإنتاج وتجارة القطن المصري، والتي تشير الى مدى انحراف الأسعار المحلية لذلك المحصول عن نظيرتها العالمية، وكذلك لمعرفة مدى وجود تشوهات سعرية في أسواق مستلزمات الإنتاج لذلك المحصول .

وتوضح نتائج مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن في الجدول رقم (3) ما يلي:

قدرت إجمالي الايرادات المالية المحققة لمحصول القطن المصري، بحوالي 9710.8جنيهات للفدان، كمتوسط لفترة الدراسة (2000-2018)، وهي تقل عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الايرادات بأسعار الحدود بحوالى 5.7%، حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الايرادات حوالي 10261.6 جنيهاً للفدان، وهو مايشير إلى أن منتجي محصول القطن كانوا يتقاضون سعراً محليا أقل من نظيره بالأسعار العالمية.

قيمة مستلزمات الإنتاج المتبادلة تجارياً لمحصول القطن (الاسمدة الكيماوية – الاسمدة البلدية – المبيدات – والتقاوي)، قدرت بحوالي 826,2 جنيهاً للفدان كمتوسط الفترة (2000- 2018)، وهي تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالي 9.4%، حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي 903.9 جنيهات للفدان، مما يشير إلى أن التكلفة كانت لصالح منتجي محصول القطن، حيث تحملت الدولة دعم مستلزمات الإنتاج لذلك المحصول موضع الدراسة، حيث قدر هذا الدعم بحوالي 77.7جنيها للفدان، وذلك لتشجيع منتجي القطن على زيادة المساحة المزروعة منه.

القيمة المالية لتكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجاريا لمحصول القطن المصري، قدرت بحوالي 4394.6 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة (2000-2018)، وهي تزيد عن التكلفة الاقتصادية لهذه الموارد بحوالي 11.4%، حيث بلغت قيمتها حوالي 3893.4 جنيهاً للفدان، ويمكن تفسير إقتراب قيمة تكلفة الموارد المحلية غير المتاجر فيها مالياً،من القيمة الاقتصادية لها، الى أهمية محصول القطن المصري كمحصول استراتيجي يعمل على زيادة الدخل الفردي بشكل خاص والدخل القومي بشكل عام.

صافي العائد الفداني لمحصول القطن المصري قدر بحوالي 4490 جنيهاً للفدان، محسوبا بالاسعار المحلية كمتوسط للفترة (2000- 2018م)، وهو يقل بحوالي 21.7% عن نظيره المحسوب بالاسعار الاقتصادية، حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافي العائد الفداني حوالي 5464.3 جنيهاً للفدان، ومن هذا يتضح أن الفرق بين قيمة صافي العائد الفداني بالاسعار المحلية، وقيمة صافي العائد الفداني بالاسعار الاقتصادية كانت سالبة، وقدرت بحوالي 974.3 جنيهاً للفدان لمحصول القطن المصري، مما يؤكد أن منتجي هذا المحصول كانوا يتقاضون سعراً محلياً أقل من نظيره بالاسعار العالمية، وبالتالي فإنهم كانوا يتحملون ضرائب ضمنية تمثلت في الفرق بين صافي العائد مقوماً بالاسعار المحلية ونظيره مقوماً بالاسعار العالمية.

نتائج أثر السياسة الزراعية على محصول القطن المصري بإستخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لذلك المحصول

توضح بيانات بيالجدول رقم (4) نتائج قياس كلا من معامل الحماية الإسمي للإنتاج، ومعيامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج المتاجر فيها، ومعامل الحماية الفعايل، ومعامل تكلفة الموارد المحلية غير المتاجر فيها لمحصول القطن المصري كمتوسط للفترة (2000-2018)، ومنه يتضح ما يلي:

معامل الحماية الإسمي للإنتاج

يستخدم هذا المعامل لتقدير مدى انحراف الاسعار المحلية عن الاسعار العالمية، ومن ثم قياس أثر تدخل الحكومة في السياسة السعرية لحماية الانتاج المحلي، سواء بدعم المنتج، أو بفرض ضرائب غير مباشرة عليه. ومن خلال تقدير معامل الحماية الإسمي للإنتاج لمحصول القطن المصري خلال الفترة (2000- 2018)، تبين من نتائج الجدول رقم (4)، أن هذا المعامل بلغ حوالي0.94 خلال فترة الدراسة، مما يعني عدم وجود سياسة إنتاجية عادلة، خلال تلك الفترة، نظراً لإنخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح، مما يدل على إنخفاض الأسعار المحلية للقطن عن أسعاره العالمية، وبالتاليلي تحمل المنتجون ضرائب ضمنية تصل إلى حوالي 0.6 نتيجة عدم حصولهم على الاسعار الحقيقية لإنتاجهم من القطن، أو بمعني آخر أن منتجي القطن يحصلون على 94% فقط من قيمة إنتاجهم بالاسعار العالمية، والتي تصل إلى 10261.6 جنيهاً للفدان خلال فترة الدراسة، مما يعنى أن السياسات التي إنتهجتها الدولة كانت في غير صالح منتجي القطن المصري، خلال الفترة المذكورة.

معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الانتاج

يتم تقدير معاملات الحماية الإسمية للمدخلات المتاجر فيها، والمستخدمة في إنتاج محصول القطن المصري (مستلزمات الانتاج)، من خلال تقدير النسبة بين تكلفة المدخلات (مستلزمات الانتاج) المتاجر فيها بأسعار السوق (السعر المالي)، وتكلفة المدخلات بالأسعار الاقتصادية (سعر الحدود أو سعر الظل)، حيث تبين من نتائج الجدول رقم (4)، أن معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الانتاج لمحصول القطن المصري قد بلغ حوالي 0.91، مما يشير إلى الإنخفاض الواضح في قيمة الدعم الذي كانت تقدمه الدولة لمستلزمات الانتاج، حيث اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح، مما يعني إقتراب أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية من أسعار مثيلتها العالمية، وتقدر قيمة الدعم لمحصول القطن بحوالي 9% من السعر العالمي لهذه المستلزمات، والبالغ حوالي 903.9 جنيهات خلال فترة الدراسة، مما يعني أن سياسة التحرر الاقتصادي لمحصول القطن المصري قد كانت في غير صالح منتجي هذا المحصول، بالنسبة لأسعار مستلزمات الانتاج، خلال فترة الدراسة المذكورة.

معامل الحماية الفعال

أوضحت التقديرات الواردة بالجدول رقم (4)، أن قيمة معامل الحماية الفعال كانت تقل عن الواحد الصحيح حيث بلغت حوالي 0,94 مما يدل على إنخفاض القيمة المضافة لمحصول القطن بالاسعار المحلية، عن الاسعار العالمية لها، بما يعني أن هذا المحصول لم يكن يتمتع بحماية من قبل الدولة خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يشير إلى أن الدولة إما أنها كانت تفرض ضرائب على منتجي محصول القطن، قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، أو إنها كانت تدعم القطن المستورد على حساب القطن المحلي.

معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية)

أوضحت نتائج القياس المبينه بالجدول رقم (4)، أن قيمة هذا المعامل قد بلغت حوالي 0.41 خلال متوسط الفترة (2000-2018)، وهو مايشير إلى وجود ميزة نسبيه للدولة في إنتاج محصول القطن المصري، حيث تبين أن إنتاج محصول القطن محلياً يعد أفضل من الاعتماد على استيراده من الخارج، ومن ثم فإنه يجب التوسع في زراعة وإنتاج هذا المحصول الاستراتيجي الهام.

ووفقاً للمعاملات السابقة فإن إنتاج محصول القطن محلياً يعد مؤشراً لتوجيه أولويات السياسة الزراعية نحو التوسع في إنتاج هذا المحصول الهام.

الملخص والتوصيات

إتجهت السياسة الزراعية في مصر خلال السنوات الأخيرة، إلى إحداث بعض التغيرات الهيكلية، بهدف تعظيم العائد الإقتصادى، في ظل الإمكانيات الفنية، والمحددات الإقتصادية المحلية والعالمية. ويتوقف مدى إمكانية تحقيق ذلك، على مدى تقارب الأسعار المحلية من نظيرتها العالمية، سواء للإنتاج أو مستلزماته، لذا فقد إستهدف هذا البحث تقدير مصفوفة تحليل السياسات الزراعية، لوضع إطار لقياس مدى انحراف أسعار السوق لمحصوليبي القطن المصرى، عن الأسعار الإقتصادية، للوقوف على درجة التشيوهات في سوق تلك السلعة، ودرجة عدم توظيف الموارد.

أهم نتائج البحث

تبين من نتائج قياس تحليل مصفوفة السياسة الزراعية لمحصول القطن، أن معامل الحماية الإسمى لمستلزمات الإنتاج قدر بحوالى 94, خلال متوسط الفترة 2000-2018، وهذا يشير إلى عدم وجود دعم لمستلزمات الإنتاج، خلال هذه الفترة.

قدر معامل الحماية الأسمى للإنتاج بحوالى0.91 خلال الفترة المزكورة، وهو ما يوضح أن الدولة كانت تقوم بفرض ضرائب مباشرة أوغير مباشرة على المُنتج أو أنها كانت تدعم المستهلك.

أوضح معامل الحماية الفعال وجود ضرائب ضمنية على منتجى محصول القطن المصري خلال فترة الدراسة، أو بمعنى آخر إنخفاض القيمة المضافة لمحصول القطن بالأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية، مما يعنى أن محصول القطن لم يكن يتمتع بحماية من قبل الدولة، خلال فترة الدراسة.

لوحظ وجود ميزة نسبية لإنتاج محصول القطن المصري خلال فترة الدراسة، حيث تبين أن معامل الميزة النسبية كان أقل من الواحد الصحيح.

المراجع

اسلام محمد عودة، 2015. دراسة تحليلية لإقتصاديات القطن المصري وأهم الصناعات ذات الصلة، رسالة ماجيستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية.

السيد حسن محمد جادو، 2017. دراسة تحليلية لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل الحبوب في مصر، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، 27 (2)، 475-488.

وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، برنامج تحليل إقتصاديات السوق، المرحلة الثانية (التجارة الدولية) دليل المشارك.

World Bank, 1991. The Economic of Project Analysis, Washington D.C,.

جدول 1. التقييم المالي والاقتصادي لبنود تكاليف إنتاج الفدان بالجنيه لمحصول القطن المصري خلال الفترة (2000- 2018م).

بنود التكاليف		التقييم المالى	التقييم الاقتصادى
تكلفةالمورد المحلي	عمالة بشرية	1676.1	1123
	أجور حيوانات	1.2	1.2
	أجور آلات	518.9	570.8
	مصاريف عمومية	280.8	280.8
	إيجار الارض	1917.6	1917.6
إجمالى تكلفة المورد المحلى		4394.6	3893.4
تكلفة مستلزمات الإنتاج	ثمن تقاوى	103	108.15
	ثمن سماد بلدى	136.4	136.4
	ثمن سماد كيماوى	448.5	493.35
	ثمن مبيدات	138.3	166
إجمالى تكلفة مستلزمات الإنتاج		826.2	903.9
إجمالى التكاليف		5220.8	4797.3

تم تقدير القيمة الاقتصادية باستخدام معاملات التحويل للبنك الدولي بعد سياسة التحرر الاقتصادي الآتية:1,05 للتقاوي، 1,1 للسماد الكيماوي، 2,1 للمبيدات، 76, لعنصر العمل البشري،1,1 للآلات. المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة العامة المركزية للإقتصاد الزراعي، نشرة الإقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

جدول 2. التقييم المالي والاقتصادي لعائد إنتاج الفدان بالجنيه لمحصول القطن المصري خلال الفترة (2000- 2018م).

البيان / المحصول	التقييم المالى	التقييم الاقتصادى
السعر المزرعي للوحدة من المحصول (جنية/قنطار)	1160.4	1227.4
متوسط إنتاجية الفدان (قنطار)	7.22	7.22
قيمة إنتاج الفدان الرئيسي (جنيه)	8378	8861.8
قيمة إنتاج الفدان الثانوى (جنيه)	156.21	165.21
إجمالى إيراد الفدان (جنيه)	9710.8	10261.6

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة العامة المركزية للإقتصاد الزراعي، نشرة الإقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.،الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

جدول 3. مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول القطن المصري خلال الفترة (2000- 2018م).

البيان	إجمالي العائد للفدان (جنيه)	تكلفة المستلزمات التجارية (جنيه)	تكلفة الموارد المحلية (جنيه)			صافي العائد الفداني (جنيه)	القيمة المضافة (جنيه)
			جملة عنصر العمل	الارض	الاجمالى		
التقييم المالي	9710.8	826.2	2477	1917.6	4394.6	4490	8884.6
التقييم الاقتصادى	10261.6	903.9	1975.8	1917.6	3893.4	5464.3	9357.7
أثر السياسة	(550.8)	(77.7)	501.2	ـــــ	501.2	(974.3)	(473.1)

(القيم مابين الأقواس سالبة). المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدولين رقمي (1)، (2).

جدول 4. نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن المصري خلال الفترة (2000-2018).

البيان	قيمة المعامل
معامل الحماية الإسمي للإنتاج	0.94
معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج	0.91
معامل الحماية الفعال	0.94
معامل تكلفة الموارد المحلية	0.41

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (3).

An analytical of the agricultural policy analysis matrix for Egyptian cotton crop

A.M. Abd-allah*, SH.A. Abd-elmomen, M.T. Elbana and A.M. Faraj

Department of Agricultural Economic, Faculty of Agriculture, Al-Azhar University, Cairo, Egypt

* Correspondence: Ahmedabdallah205@azhar.edu.eg (A. Abd-allah)

ABSTRACT

In the recent years, the Egyptian agricultural policy has led to some structural changes that aimed to maximizing economic returns under the technical potential and economic determinants of the local and global economies. The total financial income achieved for the Egyptian cotton crop is estimated at about 9710.8 pounds per acre, as an average for the period of study (2000-2018). Such income was less than the economic value of those revenues at the border prices by about 5.7%, with the economic value of that revenue amounting to about 10261,6 pounds to the ears. The value of the nominal protective coefficient for cotton production was about 0.94 during the study period, which illustrates the absence of a fair production policy during that period due to the depreciation of this coefficient from the correct coefficient. It turns out that the nominal protection factor for production requirements is about 0.91 for this crop, which illustrates the apparent decrease in the amount of support provided by the state for the production requirements as the value of this coefficient approached the correct one. It turns out that the value of the effective protection coefficient is less than the correct one, which amounted to about 0.94 which shows that the value added of the cotton crop is reduced in domestic prices from world prices. The value of the local resource cost factor was about 0.41 during the period 2000-2018.

Keywords: Policy agriculture matrix, Egyptian cotton, Production in puts, Cost of local resources, Economic and financial analysis